

من لا يغطي متورطاً فليعلق المشنقة

لم يشارك في قتال الجيش ولم تتلخّح يده بدم. حُكِم عليه بالسجن 15 عاماً، وهو «حكم ظالم»، إذا ما قورن بالحكم على سماحة. لكن، في قضايا مشابهة لقضية مدير المشتريات لدى «الست» بهية، فإن من يؤوي إرهابياً أو يهزّب مطلوباً، يحكم المجلس العدلي عليه بالسجن عشر سنوات.

كُتِر من جهاذة السياسة خلطوا أمس في تصريحاتهم بين المحكمة العسكرية (يرأسها ضابط) ومحكمة التمييز العسكرية (يرأسها قاض مدني). الأولى حكمت على سماحة بالسجن أربع سنوات ونصف سنة. قامت القيامة ولم تقعد يومها. وأمس، قررت الثانية إخلاء سبيله. وللعلم، فإنّ المنصب الأول من حصّة قوى 8 آذار، فيما الثاني من حصّة 14 آذار.

الحكم على سماحة أربع سنوات ونصف سنة لا يختلف عن معظم الأحكام الباقية التي صدرت عن المحكمة العسكرية. هاني الشنطي، على سبيل المثال، أحد عناصر مجموعة الـ13، المتهم بالانتماء إلى «القاعدة» والتخطيط لتنفيذ تفجيرات، سُجِن خمس سنوات، وخرج بعدها ليشارك في «غزوة كراكاس» التي سقط فيها عناصر من الجيش والقوى الأمنية. أبرز المطلوبين هاني السنكري حُكِم خمس سنوات، هو خبير متفجرات وعنصر بارز في «القاعدة». لم يكد السنكري يخرُج أخيراً حتى طلب مجدداً. أحد أبرز قيادات تنظيم «القاعدة» الذين مرّوا على لبنان، بحسب توصيف ضباط فرع المعلومات، السعودي محمد السويّد حُكِم بالسجن سبع سنوات. وكذلك السعودي فهد المغامس الذي حُكِم بالسجن سبع سنوات، وكانت قضيته (بعد توقيفه عام 2007) حيازة متفجرات مع توافر النية بالتفجير والإعداد لعملية تفجير كبرى ضد المدنيين في زحلة يوم عيد السيدة والإعداد لقصف المدينة بالصواريخ. إضافة إلى اشتباكه مع عناصر القوى الأمنية وإطلاقه النار على أحدهم بقصد قتله، ومشاركته في عمليات إرهابية قبل توقيفه بأكثر من 3 سنوات. والعام الماضي، صدر حكم بالسجن سبع سنوات بحق جمال دفتردار «الأمير الشرعي» لتنظيم «كتائب عبدالله عزام» الذي نفذ تفجيرات أوقعت عشرات الضحايا. أما المنتمون إلى تنظيم «داعش»، الذي يستهدف لبنان بمدنييه وأمنييه وعسكرييه، ويحتل جزءاً من الأراضي اللبنانية، فتصدر بحقهم أحكام بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أحياناً.

من لا يغطي متورطاً أو إرهابياً فليمرّ سماحة بحجر ويطلب بتعليق مشنقته.

رضوان مرتضى

من توافرت النية الجرمية لديه للقيام بعمل إرهابي لقتل أبرياء، ثم حال حائل، خارج عن إرادته، دون تنفيذه، هو قاتل مع وقف التنفيذ. هذه هي حال ميشال سماحة التي لا يجوز أن يختلف عليها اثنان. غير أن حفلة الفجور التي انطلقت أمس تستحق التوقف عندها. معظم المستنكرين هم ممن لُطخت أيديهم بالدماء، سواء مباشرة أو بالوكالة. من هؤلاء من غطّى على مجرمين، ومنهم من صمت أو تواطأ لإخراج مشاركين في سفك دماء بريئة من السجن، ومنهم من مكانه الطبيعي خلف القضبان.

من بين المستنكرين الوزير أشرف ريفي، «رجل الدولة» الذي وقّر الغطاء لِقَتْلَة في طرابلس تاريخهم معروف في أحداث جبل محسن باب التّبانة. ومنهم «هيئة علماء المسلمين» التي أوقّف من بين مشايخها إرهابيون، والتي يندر أن يقف موقوف أمام المحكمة العسكرية من دون أن يذكر اسم أحد مؤسسيها، الشيخ سالم الرفاعي، واتهامه بأنّه أوى قاتلي جنود الجيش وضباطه، وقدم المال والسلاح وحرّض الشباب. لكنّ أحداً لم يجرؤ على توقيفه. الرئيس سعد الحريري استنكر أيضاً عدم إحقاق العدالة، لكنّه نسي أن لمستشاره الأمني العقيد المتقاعد عميد حمود أيادي سوداء في معظم المعارك بين جبل محسن وباب التّبانة التي سقط فيها عشرات الأبرياء. هذا الرجل الذي لم يرد اسمه مرة واحدة في محاضر الموقوفين من قبل فرع المعلومات، شاءت الصدفة أن يتردد اسمه على السنة الموقوفين أنفسهم أثناء استجوابهم أمام المحكمة العسكرية بشأن مسلّحيه وصفقات السلاح التي تتم لحسابه. ومن «محاسن الصدفة»، أيضاً، أنّ حمود صديق حميم لرئيس الفرع العميد عماد عثمان الذي يستضيفه في مقرّ المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي التي تسهر على تطبيق القانون. رغم ذلك، لم تكلف النيابة العامة نفسها، بشخص القاضي صقر صقر، عناء إصدار مذكرة توقيف في حق حمود والرفاعي. كذلك فإنّ عمّة الحريري نفسه، النائبة بهية الحريري، بذلت قصارى جهدها لتغطية مدير المشتريات في قصرها، محمد علي الشريف، الذي أوى أحمد الأسير ومرافقيه بأسلحتهم في منزله.

لا تُقارن المحكمة العسكرية بالمجلس العدلي. بعد التجربة، صار موقوفو الإرهاب يفضلون الأولى على الثاني. في قضية شبيهة بقضية سماحة (وربما أخفّ منها)، ضُبط لدى عبد القادر سنجدار بودة الومنيوم، وليس متفجرات، وثبت انتماءه إلى تنظيم «فتح الإسلام»، لكنه



سماحة بعد إطلاقه امس (هيلم الموسوي)

في نيسان الماضي، قررت المحكمة فصل ملفه عن ملف سماحة، بعد تأجيل الجلسات مراراً بسبب تعثر إبلاغ مملوك مواعيدها. العسكرية رفضت طلب مفوض الحكومة إبلاغ مملوك لصقاً، وبالتالي محاكمته غيابياً. ما يعني ترك مصير المحاكمة معلقاً.

سيتحرك ضمن الأراضي اللبنانية لجمع أدلة براءته. أما في ما يتعلق برئيس جهاز الأمن القومي السوري اللواء علي مملوك، فقد حدّدت المحكمة العسكرية في 16 تشرين الأول الماضي تاريخ 24 أيار 2016، موعداً للجلسة الأولى لمحاكمته.

نعجل «العسكرية» وتهديد للقضاة وقطع طرق



ريفّي انهم
القضاة
بالتأمر (هيلم
الموسوي)

سياسي». أما ريفي، فدعاه السيد إلى القيام «بواجبه الوطني بتسليم نفسه للمحكمة العسكرية بناءً على إفادات العديد من الموقوفين الإسلاميين الذين جاھروا بأنه وغيره كانوا وراء زجهم بمعارك طرابلس وجبل محسن».

ردّ الفعل الشعبي عكس موقف تيار المستقبل على وجه الخصوص، إذ نزل عدد من مناصريه في مناطق نفوذه وقطعوا الطرقات بالإطارات المشتعلة احتجاجاً، من قسّص إلى كورنيش المزرعة ثم المدينة الرياضية وقاطع فردان وصولاً إلى أوتوستراد خلدة باتجاه بيروت. ولاحقاً، قطع طريق عام كترمايا. فريسين في إقليم الخروب، وطريق مجدليا والقبة وبرغشا في طرابلس. ودعت التنظيمات الشبابية في قوى 14 آذار إلى التجمع مساء اليوم أمام منزل سماحة في الإشرافية احتجاجاً على إطلاقه.

(الأخبار)

والأحكام التي قد تناسب مصالحه أحياناً أو تتعارض معها أحياناً أخرى». من جهته، توقف اللواء جميل السيد في بيانه عند ردّ فعل جعجع وريفّي تحديداً، فرأى في بيان له أنّ جعجع «آخر من يحقّ له التعليق على الحكم القضائي، لأن سماحة كان مشروع جريمة لم تكتمل، بينما جعجع كان مجرماً كامل المقاييس وجرى الإفراج عنه بقانون عفو

قائلاً: «بئس الزمن الذي يتأمر فيه قاض وضابط على وطنه، وسأقوم بما يمليه علي واجبي الوطني». كذلك هذّب وزير الداخلية نهاد المشنوق بأنه «سيكون لنا موقف أعلى بكثير مما يظن من يبرر القتل». ووصف النائب وليد جنبلاط القرار بأنه «استباحة لشعور الناس وتشريع للجريمة».

وفي مواجهة عاصفة التنديد، برز موقف لرئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد رأى فيه أن «التصريحات الصاخبة والمبرمجة ليست إلا تعبيراً عن النكد والكبدية والاستنسابية التي ما انفك فريق المصرّحين يمارسها في السلطة وفي التعاطي مع القضاء والإدارة والمال العام، من دون أن يرفّ له جفن لأصوات المعارضين على الظلم والفساد والهدر وسوء الاستخدام للنفوذ والحكم». وتوقف عند «موقف هذا الفريق من القضاء العسكري ومحكمة التمييز العليا، المزاجي والمتقلب بحسب القرارات

لم تكن ردود الفعل على موافقة محكمة التمييز العسكرية على إخلاء سبيل ميشال سماحة أقلّ صخباً من ردود الفعل على حكم المحكمة العسكرية الدائمة بسجنه أربع سنوات ونصف سنة بتهمة نقل متفجرات من سوريا إلى لبنان. فور انتشار الخبر، تولت المواقف المنددة التي دشنها رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع. في تغريدة على حسابه على تويتر، وجد المخلّى سبيله بعفو سياسي بعد إدانته بالقتل أن «إطلاق سراح سماحة مرفوض بكل المقاييس»، معتبراً أنه «بئس هذا الزمن، لكننا لن نرضخ». الرئيس سعد الحريري غرّد على تويتر بأن «القرار عار ومشبوه ومكافأة للمجرم ولن أسكت عنه». الرئيس فؤاد السنيورة وجد أن إخلاء سبيل سماحة «إساءة كبيرة للقضاء والقانون». أما وزير العدل أشرف ريفي فتعهد هذه المرة بمحاسبة القضاة وصرّح من على منبر السراي الحكومي،

السيد: سماحة كان
مشروع جريمة
وجعجع كان مجرماً
كامل المقاييس